

جدول زمني لإعادة تشغيل خطوط الربط الكهربائي بين سورية والأردن ولبنان

وزير الكهرباء لـ «الوطن»: الاجتماع غلب عليه الطابع الفني.. والربط الكهربائي قبل نهاية العام الجاري

عبد الهادي شبوات



صرح وزير الكهرباء غسان الزامل لـ «الوطن» أنه غلب على اجتماع أمس في الأردن والذي جمع وزراء الطاقة ولبنان والكويت والعمان السورية والأردن ولبنان الطابع الفني لإنجاز الربط الكهربائي بين الدول الثلاث ومن أبرز النقاط التي تم التركيز عليها هي البرنامج الزمني لإعادة تأهيل الربط الكهربائي بين الدول الثلاث وأنه من المتوقع أن تنتهي عمليات تأهيل الربط الكهربائي قبل نهاية العام الجاري.



ويبين الزامل أن اللجان الفنية الممثلة للدول الثلاث في حال اجتماع وتنسيق مستمر لحل المشكلات الفنية والتعاون على تأهيل خط نقل الكهرباء وإعداد الدراسات الفنية اللازمة لتنفيذ أعمال الربط الشبكي بشكل تزامني والحلولات وبحث الحماية على الشبكة والبيانات وغيرها من النقاط الفنية، إضافة لنقاش حول قيم الرسوم المتوقعة على نقل الطاقة وأن الجانب السوري يهين كل التسهيلات الممكنة لإنجاح عمليات الربط.

وتعزز أمن الطاقة في لبنان والمنطقة العربية بتحقيق استقرارية قطاع الطاقة مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على خريطة طريق تلال العقبات الفنية.

وبرنامج زمني لتزويد لبنان بالكهرباء الأردنية عبر الشبكة الكهربائية السورية وإعادة تشغيل خطوط الربط الكهربائية القائمة بين الشبكات في الأردن وسورية ولبنان لمساعدة اللبنانيين لسد جزء من احتياجاتهم من الطاقة الكهربائية.

وأوضح الزامل أنه تم جمع المعلومات اللازمة عن محطات التوليد لتزويدها للجانب الأردني من أجل انضمام الدراسات الفنية اللازمة والخاصة بالربط التامني بين الشبكتين السورية والأردنية والتي تحتاج

توقعات بافتتاحها قريباً ٩٠ بالمئة من البنية التحتية جاهزة في المنطقة الحرة المشتركة مع الأردن

الوطن

توقع مصدر في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية افتتاح المنطقة الحرة المشتركة مع الجانب الأردني في وقت قريباً رغم أن هناك مباحثات وتنسيقاً واجتماعات منها عبر خدمة التواصل (سكايب) لتفعيلها وعودتها للعمل ومتوقعاً أن يتم خلال الأيام المقبلة تحديد موعد لافتتاحها، مبيّناً أنه تم تنفيذ وتأهيل ٩٠ بالمئة من البنية التحتية اللازمة لعمل المنطقة وتأمين الكثير من تجهيزات ومستلزمات عمل المنطقة، وأنه سيكون هناك أهمية بالغة لفتح هذه المنطقة وعودتها للعمل بعد توقف منذ العام ٢٠١٥ بسبب الظروف الأمنية التي سادت خلال السنوات الماضية على الحدود السورية الأردنية، مبيّناً أن هناك الكثير من الطلبات وعودتها من قبل المستثمرين لافتتاح هذه المنطقة منهم مستثمرون جدد تقدموا بطلبات المضي على ترخيص للعمل في هذه المنطقة بعد افتتاحها ومنهم مستثمرون لهم منشآت واستثمارات متنوعة في المنطقة منذ قبل العام ٢٠١٥ عندما خرجت المنطقة عن العمل وتوقف النشاط الاقتصادي وكان الكثير من المستثمرين السوريين والأردنيين

وزير الزراعة لـ «الوطن»: سعر شراء القمح الجديد مجز أكثر مما كان يتوقعه الفلاح ويضمن له هامش ربح جيد

رامز محفوظ



أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قننا في تصريح خاص لـ «الوطن» أن تحديد سعر شراء القمح بـ ١٥٠٠ ليرة تم بناء على اقتراحنا، وهذا السعر يعتبر سعراً تسويقياً جيداً، لافتاً إلى أن السعر التسويقي يضمن حق الفلاح بأن يسوق محصوله للدولة وفي الوقت ذاته حصوله على ربح صافي مجز يحقق استقراره واستمراره بالزراعة.



كوزارة زراعة خططنا بناء على ذلك، وأوضح أنه ليس هناك إمكانية للتخلي عن استيراد القمح للموسم القادم إلا بعد عودة الأراضي الواقعة في شرق الفرات إلى حضن الوطن، على حين أن تخفيض فاتورة الأستيراد مرتبط بالظروف الجوية.

عدة دول في منطقة المتوسط وما حصل من فيضانات منذ يومين في عمان وكذلك في جنوب إيران فضلاً عن تأخر هطل الأمطار للعام الحالي على الرغم من الدخول في شهر تشرين الأول جميعها مؤشرات إلى أن هناك تغيرات مناخية وهذه التغيرات حصرًا سيكون لها أثر كبير على المساحات المزروعة بالقمح البعل.

الأسمدة في مستودعاتنا شبه معدوم، أما في العام الحالي فسندفد الموسم الزراعي لزراعة القمح ولدينا رصيد يقدر بـ ٦٢ ألف طن من الأسمدة لتوفير احتياجات محصول القمح من الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية وبالتالي سندخل الموسم الزراعي الجديد للقمح بقوة باعتبار أن لدينا تسعيراً مسبقاً لشراء القمح وخطة مبكرة وأسمدة موجودة والرصيد المتاح في المستودعات جاهز إضافة إلى أن البذار متوفرة في الأسواق وتقدر بحوالي ٩٠ ألف طن من البذار المحسنة والإقراض الزراعي مؤمن. وعن وجود خطة موضوعة لزيادة المساحات المزروعة بالقمح للموسم القادم بين قننا أن التسعير دائماً يعتبر أحد العوامل التي تشجع الفلاح على زراعة محصول القمح من الأسمدة الفوسفاتية الجديدة وهي تسعيرة مبكرة ومجزية وتعتبر أحد الوسائل لزيادة المساحات المزروعة.

إنتاج هذا العام من البطاطا كان ضعيفاً من تاجر إلى تاجر إلى شقيق إلى بقال ثم إلى المستهلك

الوطن

ارتفعت أسعار البطاطا في دمشق ارتفاعاً ملحوظاً حيث تجاوز سعر الكيلو بالمفرق ١٨٠٠ ليرة في بعض الأسواق، وبحسب نشرة الأسعار الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة دمشق ليوم الثلاثاء ٥ تشرين الأول ٢٠٢١ حددت أعلى سعر مبيع للمستهلك للكيلو غرام من البطاطا قلع جديد معدلة نوع أول ١٥٠٠ ليرة سورية والنوع الثاني ١٢٠٠ ليرة والنوع الثالث ٩٥٠ ليرة، كما حدد أعلى سعر للبطاطا من جميع الأنواع حلوة مبردة ١٤٠٠ ليرة.

مدير هيئة الاستثمار لـ «الوطن»: منع الحجز الاحتياطي على أي مستثمر إلا بموجب قرار قضائي لا إلغاء لإجازة الاستثمار إلا بعد إبلاغ المستثمر ومنحه ٩٠ يوماً لإزالة المخالفة

هنا غائم



أكد المدير العام لهيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن قانون الاستثمار ١٨ يعتبر حجر الأساس في عملية التطوير الشامل لبيئة الأعمال في سورية مبيّناً في تصريحه لـ «الوطن» أن ما يميز قانون الاستثمار الجديد هو الحوافز والمزايا والتسهيلات التي قدمها وتساعده في تسريع تنفيذ مشروعه والتي لم تلاحظها قوانين الاستثمار السابقة.. حيث تم توسيع دائرة القطاعات المشمولة بالقانون الجديد وتقديم سلة حوافز وإعفاءات متنوعة وسخية جمركية أو ضريبية وغير ضريبية وإجرائية.. إضافة لذلك قدم القانون الجديد صيغة جديدة مأسسة العملية الإجرائية لمخ إجازة الاستثمار وربطها بالزمن وتخفيف الأعباء والكلف والوقت على المستثمر ولم يقلل القانون تقديم ضمانات كافية للمستثمر وأهم هذه الضمانات هو الدليل الإجرائي بحيث لا يجوز فرض أي أعباء إجرائية أو مالية على المستثمر عند الحصول على إجازة الاستثمار وتأمينه وتأسيس المنطقة وحول الدعم الذي يقدمه قانون الاستثمار للاقتصاد السوري أكد دياب أنه من المتوقع أن ينجح العديد من قرص العمل في جميع المجالات، وسوف يساهم أيضاً في زيادة حركة التجارة المحلية، ويؤدي تنوع المجالات الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الحرة والتشجيع التجاري والاقتصادي خلالها وخاصة المنطقة الحرة المشتركة مع الجانب الأردني.

الطاقة للمواطنين وللشباب والاستثمارية المقامة أو التي ستقام مستقبلاً والأهم توفير أكبر عدد ممكن من العمال، مما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة، وتحسين مستوى الدخل القومي للأفراد، خلق مشاريع جديدة، خصوصاً تلك التي تستعمل تكنولوجيا جديدة من شأنها تطوير الإنتاج والمحافظة على الموارد الطبيعية للبلد وتوفير الإبقاء الذاتي، وكذلك التصدير منها من قرص العمل في جميع المجالات، وسوف يساهم أيضاً في زيادة حركة التجارة المحلية، ويؤدي تنوع المجالات الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الحرة والتشجيع التجاري والاقتصادي خلالها وخاصة المنطقة الحرة المشتركة مع الجانب الأردني.